الأمم المتحدة

A/67/697

الجمعية العامة

Distr.: General
16 January 2013
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

السعادة: في سبيل توخي نهج شامل تجاه التنمية

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية ٢

ثانيا – مقدمة ٣

ثالثا – جوانب السعادة والرفاه ومقاييسهما ٥

رابعا – المبادرات على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي ٦

ألف – المبادرات الوطنية ٦

باء – المبادرات الإقليمية ١٢

جيم – مبادرات منظومة الأمم المتحدة ١٤

خامسا – الدراسات الاستقصائية الدولية والإقليمية الرئيسية المتعلقة بالرفاه ونتائجها ١٦

سادسا – الفروق في مستوى الرفاه على الصعيد الدولي ٢٠

سابعا – الاستنتاجات والتوصيات ٢٣

080213 060213 13-20815 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – معلومات أساسية

١ – سلّمت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٩/٦٥ المعنون ”السعادة: في سبيل توخي نهج شامل تجاه التنمية“، وهي تدرك بأن السعي إلى تحقيق السعادة هدف إنساني أساسي، بأن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لا يقيس سعادة شعب ما ورفاهه على النحو المناسب. وبناء على ذلك، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى العمل إلى وضع تدابير إضافية تجسد على نحو أفضل أهمية السعي إلى تحقيق السعادة والرفاه في سياق التنمية، ليستعان بها في توجيه سياساتها العامة. ودعيت الدول الأعضاء التي اتخذت مبادرات لوضع مؤشرات جديدة وغير ذلك من المبادرات إلى موافاة الأمين العام بمعلومات عنها، باعتبار ذلك إسهاما في خطة الأمم المتحدة للتنمية.

٢ – ودعت الجمعية العامة الأمين العام إلى أن يستطلع آراء الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بشأن السعي إلى تحقيق السعادة والرفاه وأن يوافي الجمعية العامة بتلك الآراء في دورتها السابعة والستين. وردا على مذكرة شفوية، تلقت شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عدة رسائل من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة بشأن المبادرات المتعلقة بالسعادة والرفاه التي نفذت على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبالإضافة إلى عرض هذه المبادرات، تتضمن هذه الوثيقة معلومات مستكملة عن الحالة الراهنة للبحوث المتعلقة بالسعادة والرفاه وتركز على الآثار المترتبة في السياسات العامة. والمسائل التي تكتسي أهمية خاصة في تلك المجالات هي (أ) تحسين التكامل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية ودراسة الآثار الاجتماعية الناتجة عن السياسات الاقتصادية؛ و (ب) مسائل التنمية المستدامة؛ و (ج) وضع مؤشرات الرفاه، بالاقتران مع مؤشرات التنمية المستدامة.

٣ – وقد شُكك منذ زمن بعيد في الاقتصار على السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بوصفهما هدفا للتنمية. وبوجه خاص، يُنظر إلى قياس الفقر بالاعتماد على الدخل لوحده على أنه غير كاف لتقييم مستويات الفقر الحقيقية التي تتصل بمحددات أخرى مثل الافتقار إلى سبل الحصول على الخدمات الأساسية أو التمييز أو الاستبعاد الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يتكرر في الأمم المتحدة وخارجها التشديد على التباين بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وعلى عدم رصد الأثر الاجتماعي الناجم عن السياسات الاقتصادية. وأخيرا، يولى اهتمام غير كاف لوضع مؤشرات كل من التنمية المستدامة والرفاه.

٤ - وبوجه خاص، وكما أشار الأمين العام في ملاحظاته في الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالسعادة والرفاه، المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أثيرت الشكوك حول قياس النجاح بالاعتماد على الثروة لوحدها في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة بروتلاند) المعنون مستقبلنا المشترك، الصادر في عام ١٩٨٧ (انظر A/42/427، المرفق)، وفي عدة من تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن جانب اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، التي أنشئت في عام ٢٠٠٨ بمبادرة من حكومة فرنسا. وعلاوة على ذلك، أوصى الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية بوضع مؤشر للتنمية المستدامة، أي مجموعة من المعايير التي تقيس التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة. ومن الضروري اعتماد نموذج اقتصادي جديد لحصر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وقد أقرت الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وطلبت إلى اللجنة الإحصائية أن تشرع، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المعنية، في برنامج عمل في هذا المجال يستند إلى المبادرات القائمة (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٣٨).

ثانيا - مقدمة

٥ - على مدى العقود الماضية، أثيرت مخاوف متزايدة إزاء قصور مؤشرات الأداء الاقتصادي، مثل أرقام الناتج المحلي الإجمالي، كمقياس للرفاه الاجتماعي والاقتصادي. وكما لاحظت اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي:

> لقد حان الوقت لانتقال نظام القياس الذي نعتمده من التركيز على قياس الإنتاج الاقتصادي إلى قياس رفاه الناس. وينبغي وضع مقاييس الرفاه في سياق الاستدامة [...] ومن المهم التشديد على الرفاه لأنه ثمة على ما يبدو فجوة متزايدة بين المعلومات التي تتضمنها بيانات الناتج المحلي الإجمالي الكلي وما يكتسي أهمية لرفاه الناس العاديين[(١)].

(١) انظر Joseph E. Stiglitz, Amartya Sen and Jean-Paul Fitoussi, “Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress”، متاح على الموقع www.stiglitz-sen-fitoussi.fr/documents/rapport_anglais.pdf.

٦ - غير أن أهمية قياس الرفاه والسعادة من أجل إرشاد أهداف السياسات الوطنية توضع موضع الشك، إذ كثيرا ما ينظر إلى هذين المفهومين باعتبارهما مساعي فردية قائمة على معايير ذاتية، وليست مسائل متصلة بالسياسات الوطنية. وثمة أيضا العديد من الشواغل المتعلقة بقياس السعادة والرفاه، مثل صعوبة قياس المقارنات بين الأشخاص، أو مشاكل التكيف، حيث إن بعض الناس قد يتعودون على الحرمان ويعربون عن مستويات متوسطة من السعادة على الرغم مما يعانونه من حرمان. وعلاوة على ذلك، تعتمد معظم الاستنتاجات التي تتوصل إليها ''الاستقصاءات المتعلقة بالسعادة'' على معلومات مستقاة من بلدان يمكن وصفها بأنها ديمقراطيات غربية ومتعلمة وصناعية وغنية، مما يحد من مصداقية نتائج هذه الاستقصاءات. وبالإضافة إلى ذلك، تتغير تطلعات الناس ومعاييرهم وربما تكون هناك نقطة محددة للسعادة حسب الأفراد. وعلاوة على ذلك، تظل ثمة شكوك حول أخذ السعادة مأخذ الجد، فانتشار المعاناة والفقر والمرض والحروب والجريمة، في العديد من الأماكن، قد يجعل التركيز على السعادة يبدو مسألة من الكماليات[٢]. ولذلك، كثيرا ما ينظر إلى تلبية الاحتياجات الأساسية كشرط لا غنى عنه لتحقيق الرفاه العام.

٧ - ورغم هذه الشواغل، السعي إلى تحقيق السعادة هدف معلن في العديد من الدساتير الوطنية، وتهيئة بيئة مواتية لتحسين رفاه الناس هدف من الأهداف الإنمائية في حد ذاته. وعموما، لا شك في ضرورة أن تقوم الحكومات بإعادة النظر في أولوياتها. ففي ظل استمرار الفقر المدقع والاحترار العالمي الناجم عن نظم الإنتاج، لن يكون التركيز على تدابير أخرى للرفاه من غير زيادة الدخل سوى من الأمور المجدية. وعلاوة على ذلك، يجادل بعض الباحثين بأنه بما أننا نعيش فعلا في الحقبة الأنثروبولوجية، التي يؤثر فيها البشر في النظم الطبيعية للأرض، ينبغي أن يرتبط السعي إلى تحقيق السعادة ارتباطا قويا بالسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة[٣]. ومع تقدم البحوث المتعلقة بالسعادة، تظهر تدريجيا فائدتها في وضع السياسات[٤].

---

(٢) وفقا لنظرية التسلسل الهرمي للاحتياجات التي وضعها أبراهام ماسلو، يجب تلبية المستوى الأساسي من الاحتياجات (مثل الغذاء والمياه) قبل أن يرغب الفرد (أو يركز بواعثه على) بشدة في احتياجات ثانوية أو ذات مستوى أعلى، مثل الاحتياجات الأمنية: العمل، والممتلكات، ثم الصداقة والأسرة (والحب والانتماء) بما يؤدى إلى إكبار وتحقيق الذات. وأعلى مستوى من تحقق الذات هو تحقيق المرء لإمكاناته الكاملة.

(٣) انظر John Helliwell, Richard Layard and Jeffrey Sachs, eds. *World Happiness Report*, Earth Institute, Columbia University, New York, 2012.

(٤) تجدر الإشارة إلى أن السعادة في حد ذاتها تشجع على ما يبدو على المشاركة في مجموعة متنوعة من الأنشطة في العمل والترفيه؛ وتتوقع تشكيل الصداقات والزواج وكذلك المشاركة المجتمعية. ويسهم ''صفو المزاج'' في توسيع أفق الرؤية وتعزيز الإبداع. كما أن السعادة تعزز الصحة البدنية وتطيل العمر. انظر Sonja Lyubomirsky, Ed Diener and Laura King, "The Benefits of Frequent Positive Affect: Does Happiness Lead to Success?" Psychological Bulletin, vol. 131, No. 6 (2005).

ثالثا – جوانب السعادة والرفاه ومقاييسهما

٨ – تختلف آراء الفلاسفة والمنظرين والباحثين حول ما يشكل السعادة والرفاه. فقد استعمل أرسطو مصطلح ''eudemonia''، الذي كثيرا ما يترجم بكلمة ''السعادة'' لوصف الحياة الطيبة. وهذا الفهم للسعادة لن يقتصر على الارتياح بل يشمل الشعور بوجود معنى للحياة، والاستقلال الذاتي، والرضا عن الذات، والتواصل والشعور النفسي بالحيوية. ويضيف بعض المنظرين ''العمل الهادف'' أو ''المهنة'' بوصفهما عنصرين مهمين من عناصر الرفاه. ويرى منظِّرو مذهبي اللذة والنفعية أن ''اللذة'' و ''تجنب الألم'' يشكلان المكونَين الرئيسيَيْن للرفاه[٥]. ويعتقد آخرون أن توافر عدة شروط أساسية ضروري للرفاه، مثل الصحة والعلاقات الجيدة. ويرى البعض أن تلبية رغبات المرء وتحقيق أهدافه، وهو ما يمكن تفسيره فقط كتقييم ذاتي للحياة، أساسيان للرفاه[٦].

٩ – ويتطلب قياس السعادة والرفاه التمييز بين السعادة الذاتية، المشار إليها أيضا باسم ''السعادة العاطفية''، التي تتعلق بالمسرات والأحزان اليومية، و ''السعادة التقييمية''، التي ترتبط بأبعاد الحياة التي تُفضي إلى الرضا العام أو عدم رضا المرء عن مكانته في المجتمع (مثلا الصحة والثقة بالمؤسسات وحركية المجتمع). ومن المتفق عليه عموما أنه ينبغي استخدام النتائج المجمَّعة، القائمة على كل من البيانات الذاتية والتقييمية، في وضع السياسات الممكنة.

١٠ – وتزايد توافر بيانات الاستقصاءات المقطعية والطولية المتعلقة بالرضا عن الحياة في العديد من البلدان يتيح لنا الفرصة للتحقق عن طريق التجربة مما يهم الأفراد ومما ينبغي لمقرري السياسات أن يأخذوه في الاعتبار عند السعي إلى تعزيز الرفاه الشخصي والمجتمعي. والأبعاد التي كثيرا ما تُؤخذ في الاعتبار هي: الدخل (الاستهلاك والثروة والرفاه المادي)، والصحة (معدل الوفيات والاعتلال)، والتعليم (الإلمام بالقراءة والكتابة والتحصيل التعليمي)، والمشاركة الديمقراطية (الانتخابات وحرية التعبير)، والتجربة النفسية (الاكتئاب والتمتع، وما إلى ذلك). أما العوامل الخارجية الرئيسية المقيسة التي تساهم في السعادة فهي: الدخل والعمل والمجتمع المحلي والحوكمة، فضلا عن القيم والدين. وتشمل المتغيرات الشخصية الصحة البدنية والعقلية والتجربة الأسرية والتعليم ونوع الجنس والسن. وتقدم الطائفة

(٥) خلص جيريمي بينثام (١٧٨٩) إلى أن السلوك الإنساني محكوم بالسعي إلى اللذة وتجنب الألم.

(٦) انظر Shigehiro Oishi, “Culture and Well-Being: Conceptual and Methodological Issues” in *International Differences in Well-Being*, Ed Diener, Daniel Kahneman and John Helliwell, eds. (Oxford, Oxford University Press, 2010).

الواسعة من النتائج الاقتصادية القياسية المتاحة دليلا على الأثر الذي تتركه مختلف الخلفيات الثقافية في العديد من جوانب الرفاه[٧].

رابعا – المبادرات على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي

١١ – حاولت عدة حكومات قياس السعادة والرضا عن الحياة بشكل يُعتمد عليه مع مرور الوقت. وتمثل الهدف في كثير من الأحيان في وضع السياسات الاجتماعية وفقا لذلك وتجنب ''شراك السعادة'' من قبيل ارتفاع مستويات الدخل دون زيادة السعادة[٨].

ألف – المبادرات الوطنية

بوتان

١٢ – يشمل مفهوم بوتان لمؤشر إجمالي السعادة الوطنية[٩] ضرورة أن تتبع التنمية المستدامة نهجا كليا للتقدم وإعطاء أهمية متساوية لجوانب الرفاه غير الاقتصادية. وقد وُضِع المؤشر لخلق حوافز سياساتية للحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص على زيادة المستوى العام للرفاه في بوتان، وذلك عن طريق (أ) زيادة النسبة المئوية للأشخاص السعداء؛ و (ب) الحد من الظروف غير الملائمة التي يعاني منها التعساء. وعلى وجه التحديد، يسعى مؤشر السعادة إلى وضع إطار بديل للتنمية من أجل إتاحة مؤشرات للقطاعات لتوجيه التنمية وتخصيص الموارد وفقا للأهداف، وقياس التقدم المحرز مع مرور الوقت، ومقارنة مستويات التقدم في جميع أنحاء البلد. وعُرض مفهوم مؤشر السعادة على القادة المحليين في مقاطعات بوتان لاستعراض سياساتهم مقارنة بالنتائج على صعيد كل مقاطعة حتى يتمكنوا من إجراء التغييرات، عند الاقتضاء. وتُستخدم أدوات فحص السياسات والبرامج منذ بدء تطبيق مؤشر السعادة في عام ٢٠٠٨، وسيجري العمل على تعزيز هذه الأدوات مع مرور الوقت.

---

(٧) انظر Leonardo Becchetti and Alessandra Pelloni, “What are we learning from the life satisfaction literature?”. ورقة العمل رقم ٢، كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وزارة الاقتصاد والمالية، إيطاليا.

(٨) تعرف هذه الظاهرة باسم ''متناقضة إيسترلين''. ويشير البحث الذي أجراه ريتشارد إيسترلين إلى أنه رغم ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة أضعاف منذ عام ١٩٦٠، لم يطرأ أي تغيير يذكر على قياسات متوسط السعادة خلال نصف القرن الماضي.

(٩) Karma Ura, Sabina Alkire, Tshoki Zangmo and Karma Wangdi, *A Short Guide to Gross National Happiness Index*، متاح على: www.grossnationalhappiness.com/wp-content/uploads/2012/04/Short-GNH-Index-edited.pdf.

١٣ - ويستند مؤشر السعادة إلى أربعة ركائز ووضع انطلاقا من ٣٣ من مؤشرات المجموعات المشتملة على ١٢٤ متغيرا، مصنفةً إلى تسعة مجالات. وفي كل مجال، تُعطى للمؤشرات الموضوعية أهمية أكبر، بينما يعطى للمؤشرات الذاتية والمؤشرات المبلغ عنها ذاتيا وزن أقل. وهذه الركائز الأربع هي الحوكمة الرشيدة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وحفظ التراث الثقافي، وحفظ البيئة. وتشمل القضايا التي ينظر فيها في إطار المجالات التسعة ما يلي: الرفاه النفسي؛ والصحة؛ والتعليم، والإلمام بالقراءة والكتابة؛ والمؤهلات التعليمية؛ والمعرفة؛ والقيم؛ والثقافة؛ واستغلال الوقت؛ والحوكمة الرشيدة؛ والحيوية المجتمعية؛ والتنوع البيئي والقدرة على الانتعاش، ومستويات المعيشة[١٠].

١٤ - وأظهرت الدراسة الاستقصائية المتعلقة بإجمالي السعادة الوطنية التي أجريت في بوتان في عام ٢٠١٠ أن ٥٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية و ٣٧ في المائة من سكان المناطق الريفية ينعمون بالسعادة. وإجمالا، أفاد ٤١ في المائة من المستقصين أنهم في غاية السعادة. والشباب يفوقون كبار السن سعادة نسبيا، أما الرجال فهم أسعد من النساء. وأكثر من ١٠ في المائة من أبناء بوتان تعساء (وأولئك هم الذين حققوا اكتفاءً في أقل من نصف المجالات). وتشمل الأسباب الرئيسية للتعاسة الحرمان في مستويات المعيشة والصحة وانعدام الرفاه النفسي. ومن المثير للاهتمام أنه لم يُسجَل وجود تعساء في صفوف من حصلوا على الشهادات أو أكملوا دراساتهم العليا.

١٥ - وخلص الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالرفاه والسعادة الذي نظمته بوتان[١١] إلى أن أي سياسة فعالة لا بد أن تتوافق مع الاستدامة البيئية والتوزيع العادل للموارد واستخدامها بكفاءة، وأن تسهم في رفاه كل ما هو حي وفي تحقيق سعادة البشر. وركزت توصيات الاجتماع في مجال السياسات على أساليب الإنتاج المستدام، ونقل التكنولوجيا، والاستثمارات في البنية الأساسية المستدامة مثل الطاقة المتجددة، والصحة، وتعزيز التعلم مدى الحياة، ودعم المؤسسات الإنتاجية الصغرى، والضرائب التصاعدية، وإنشاء حسابات الرفاه المستدام واتخاذ تدابير شاملة لإحراز التقدم في مجال الرفاه، وكذلك التعاون مع البلدان الأخرى لبناء توافق عالمي في الآراء بشأن هذه التدابير بحلول عام ٢٠١٤. وقد أنيطت بفريق

(١٠) الإسكان والأصول من الأمور المهمة في هذا الصدد. فحسب النتائج الواردة في المنشور المعنون ''دليل موجز بشأن مؤشر إجمالي السعادة الوطنية''، ''من وجهة نظر مجتمعية، لا يمكن أن تتحقق أوجه من قبيل مكافحة الإقصاء الاجتماعي والتمييز وتعزيز التماسك الاجتماعي إلا إذا وجدت أماكن ملائمة للعيش ومعايير مقبولة في مجال الإسكان''؛ والأصول من قبيل الأراضي والماشية أمور حيوية لضمان مستويات معيشة مقبولة.

(١١) التقرير المتعلق بهذه المناقشة متاح على الموقع www.2apr.gov.bt/images/BhutanReport_WEB_F.pdf.

الخبراء العامل الدولي الذي أنشئ مؤخرا مهمة الاستفادة من هذه التوصيات السياساتية الأولية ووضع إطار سياساتي عام شامل يتضمن تدابير سياساتية وآليات تنظيمية موصى بها يمكن أن تؤدي إلى التنفيذ الفعلي للنموذج الاقتصادي الجديد. وفي الاجتماع الذي عقد مؤخرا مع هذا الفريق في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كرر رئيس وزراء بوتان أن نموذج التنمية الحالي ليس له هدف أو رؤية واضحان يتجاوزان تعزيز النمو الاقتصادي، وأن هناك حاجة إلى تغيير النموذج واتباع نهج كلي للتنمية من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة التي تعترف بالترابط بين البشر والطبيعة. ويمكن أن يُوَلِّفَ مثل هذا النموذج بين مستويات العيش الكريم، والثقافة الحية، والتعليم ذي الجودة العالية، وأن يُدعَّم بالنظم التنظيمية الملائمة وباستخدام الموارد بكفاءة.

١٦ - وأكد رئيس الوزراء أن هذا النهج الجديد لا يعوق النمو في حد ذاته، بل يعزز التنمية الهادفة ضمن الحدود التي تفرضها البيئة، مثلا من خلال دعم الطاقة النظيفة والزراعة العضوية. وترى بوتان نفسها ميسراً يدعو للعمل على بلورة النموذج الجديد، وتتوقع أن يتحقق تعاون عالمي في هذا الصدد. وقال إنه يجب ربط مبادرة بوتان بعمل الآليات التابعة للأمين العام، مثل الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية وشبكات حلول التنمية المستدامة، وبرؤية الأمين العام الشاملة في ما يتعلق بخطة ما بعد عام ٢٠١٥. وتعتزم بوتان تقديم عرض في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن المرحلة الأولى من النتائج التي يتوصل إليها الفريق العامل. أما التقرير النهائي الذي سيركز على الرفاه والسعادة وعلى معاني الاستدامة والاستدامة البيئية والتوزيع العادل، فسيقدم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٤. وستنفذ هذه المبادرة في المقام الأول من خلال الأمم المتحدة وستتوخى التأثير على السياسات الحكومية.

فرنسا

١٧ - في ردها على المذكرة الشفوية التي أرسلت في آب/أغسطس ٢٠١٢، أعلنت فرنسا عن تأييدها للمقترحات الرئيسية الواردة في تقرير اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، فوافقت على ما يلي: (أ) الإشارة إلى الدخل والاستهلاك بدلا من الإنتاج؛ و (ب) التأكيد على منظور الأسرة، أخذا بعين الاعتبار التحويلات المالية والخدمات العامة؛ و (ج) النظر إلى الدخل والاستهلاك والثروة في إطار واحد؛ و (د) إعطاء المزيد من الأهمية لتوزيع الدخل والاستهلاك والثروة؛ و (هـ) توسيع نطاق القياسات الخاصة بالدخل لتشمل الأنشطة غير السوقية؛ و (و) تحسين القياسات المتعلقة بصحة الناس، والتعليم، والأنشطة الشخصية والظروف البيئية؛ و (ز) تقييم أوجه عدم المساواة في نوعية

الحياة؛ و (ح) وضع دراسات استقصائية لتقييم الروابط بين مختلف مجالات نوعية الحياة التي تخص الأفراد.

١٨ - وعلاوة على ذلك، أيدت فرنسا نهجاً يدمج الأبعاد الذاتية والموضوعية لنوعية الحياة، وأوصت بمراعاة رفاه الأجيال القادمة عند وضع أدوات الاستدامة. وتعتمد فرنسا مؤشرين حيويين للتنمية المستدامة هما: البصمة الكربونية المترتبة على الطلب الإجمالي الوطني، وقياس استهلاك المنتجات وإنتاجها. واعتبرت فرنسا أن استراتيجية التنمية المستدامة ينبغي أن تتابع نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأنها تستدعي وضع أدوات جديدة، وتحسين التعاون، وإشراك اللجنة الإحصائية والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

إيطاليا

١٩ - في عام ٢٠١٠، شرع المعهد الوطني للإحصاءات في إيطاليا والمجلس الوطني للاقتصاد والعمل في مبادرة لقياس الرفاه المنصف والمستدام، يُتوقع أن تكتمل بنشر تقرير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقد حدد اثنى عشر مجالا لقياس الرفاه كما بدأ عقد مشاورات مع الجمهور. وهذه المجالات هي: البيئة، والصحة، والرفاه الاقتصادي، والتعليم والتدريب، والتوازن بين العمل والحياة الخاصة، والعلاقات الاجتماعية، والأمن، والرفاه الذاتي، والمناظر الطبيعية والتراث الثقافي، والبحث والابتكار، ونوعية الخدمات والسياسات والمؤسسات. وأظهرت المشاورات التي أجريت عن طريق الإنترنت بأن الصحة، والبيئة، والتعليم والتدريب، ونوعية الخدمات تُعتبر المجالات الأكثر أهمية، أما الرفاه الاقتصادي، والرضا عن مستوى الحياة، والمشاركة السياسية، والثقة في المؤسسات والسلامة فأهميتها أقل. وفي مجالات معينة، شملت المؤشرات جودة الهواء في المناطق الحضرية، والدخل التصرفي الفردي المعدَّل، وسوء ظروف السكن، والحصول على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ونسبة العاملين الراضين عن عملهم، وعموم الثقة، والعمل التطوعي، والرضا عن العلاقات الأسرية، ونسبة المشاركة في الانتخابات، وكذلك الثقة في البرلمان والأحزاب السياسية والنظام القضائي والمؤسسات المحلية.

اليابان

٢٠ - دأب مجلس الوزراء الياباني على إجراء دراسات بشأن الرفاه؛ فأنشأ اللجنة المعنية بقياس الرفاه ونشرَ مؤشرات مقترحة لقياس الرفاه[١٢]، ونظم مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ لقياس الرفاه وتعزيز تقدم المجتمعات، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[١٣]، وأجرى كذلك أول دراسة استقصائية لنوعية الحياة. وتتكون اللجنة المعنية بقياس الرفاه من خبراء مختصين وتتلقى دعما مشتركا من المدير العام للهيكل الاقتصادي والمالي والاجتماعي ومن معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية الياباني. وقد أُنشئت اللجنة بغية تعزيز البحث في مجال النمو والرفاه على النحو المذكور في ''استراتيجية النمو الجديدة'' في اليابان. وقد اقترح التقرير الذي أعدته اللجنة المعنية بقياس الرفاه، والذي نُشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عدة مؤشرات لقياس لرفاه.

٢١ - وأُجريت الدراسة الاستقصائية الأولى لنوعية الحياة في اليابان في آذار/مارس ٢٠١٢. وشملت بنود الدراسة الاستقصائية ما يلي: (أ) الشعور بالسعادة، و (ب) السعادة الترابطية، و (ج) الرضا عن الحياة، و (د) التوازن العاطفي، و (هـ) الرضا في مختلف مراحل الحياة، و (و) التقييم الذاتي لظروف الحياة، و (ز) البيئة المعيشية، و (ح) دواعي القلق، و (ط) ضمانات الأمن، و (ي) صور الدعم الاجتماعي، و (ك) الشؤون الصحية المبلغ عنها ذاتيا، و (ل) معدلات تواتر التواصل الاجتماعي وغير ذلك من جوانب الرفاه.

(١٢) يستند هذا القسم إلى ما قدمته اليابان ردا على المذكرة الشفوية المرسلة في آب/أغسطس ٢٠١٢، ويتضمن معلومات مستقاة من تقرير اللجنة المعنية بقياس الرفاه في اليابان، المعنون ''قياس الرفاه الوطني: المؤشرات المقترحة لقياس الرفاه'' (٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، ومن الدراسات التحليلية الأولية للبيانات المنبثقة عن الدراسة الاستقصائية لنوعية الحياة (آذار/مارس ٢٠١٢). واضطلعت بتنسيق هذا البحث الوحدة المعنية بدراسات الرفاه في معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، التابع لمجلس الوزراء الياباني.

(١٣) كان مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ لقياس الرفاه وتعزيز تقدم المجتمعات واحدا من سلسلة مؤتمرات إقليمية عقدت في إطار التحضير للمنتدى العالمي الرابع المعني بالإحصاءات والمعرفة والسياسات التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذي عقد في نيودلهي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وضم هذا المؤتمر حوالي مائتي مشارك من صناع القرار والإحصائيين والأكاديميين والجهات المعنية الأخرى التي لها مصلحة محددة في هذا المجال. واشترك في تنظيم هذا المؤتمر مصرف التنمية الآسيوي، ومعهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية الياباني، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي الكوري، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومع أمانة الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين.

قطر

٢٢ - وافقت قطر على أن السعادة لا تقوم على الدخل وحده. فرؤيتها الوطنية لعام ٢٠٣٠ والاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ تهدفان إلى الحفاظ على مجتمع يسوده العدل والرعاية، وقائم على معايير أخلاقية عالية، وتهدفان كذلك إلى تحسين نوعية الحياة لجميع مواطنيها، دون التضحية بثقافتها التقليدية وهويتها العربية والإسلامية. وتلتزم قطر بإنشاء نظام للحماية الاجتماعية يحافظ على الحقوق المدنية لجميع مواطنيها، ويكفل مساهمتهم في تنمية مجتمعهم، ويضمن لهم دخلا لائقا يكفي للعيش حياة صحية وكريمة. وتتركز جهودها الحالية على تعزيز التماسك الأسري، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتنقيح قانون الأسرة كي يواكب التغيرات الاجتماعية المحلية، وكذلك الالتزامات الدولية التي قطر طرف فيها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وإضافة إلى ذلك، اتخذت قطر التدابير اللازمة لمساعدة النساء على تحقيق التوازن بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات الأسرية، ودعم الاستقرار العائلي وتوفير دعم أفضل للمرأة العاملة. وتركز قطر على تعزيز الرفاه المادي والعاطفي والفكري لمواطنيها، ولا سيما الشباب من بينهم، وذلك عن طريق تعزيز الرياضة والثقافة، وكلاهما من عوامل الارتقاء بالصحة وتحقيق السعادة.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٢٣ - في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يهدف برنامج قياس الرفاه الوطني الذي يتولى قيادته مكتب الإحصاءات الوطنية إلى إنتاج ونشر مجموعة إحصاءات وطنية تكون مقبولة وموثوقا بها، ويكون من شأنها أن تساعد الناس على فهم ورصد الرفاه الوطني[١٤]. وكانت المرحلة الأولى من البرنامج عبارة عن مناقشة وطنية أُجريت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بهدف جمع وجهات النظر بشأن ما يهم الناس وما يؤثر على رفاههم. ونتيجة لهذه المناقشة، برزت مجموعة مقترحة من المجالات، شملت ما يلي: الرفاه الذاتي، والصحة، والتعليم والمهارات، والمالية الشخصية، والعلاقات، ومكان العيش، والمهنة، والاقتصاد، والبيئة، والحوكمة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، نُشرت أول مجموعة مؤشرات تجريبية سنوية وطنية لقياس الرفاه. وستخضع هذه المجموعة لمزيد من التطوير على مدار الفترة الزمنية لبرنامج قياس الرفاه الوطني، الذي سيستمر حتى عام ٢٠١٤.

---

(١٤) يستند هذا إلى ما قدمته المملكة المتحدة ردا على المذكرة الشفوية المرسلة في آب/أغسطس ٢٠١٢، وإلى المنشور المسمى "Measuring National Well-being: report on consultation responses on proposed domains and measures"، مكتب الإحصاءات الوطنية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تموز/يوليه ٢٠١٢.

باء – المبادرات الإقليمية

الاتحاد الأوروبي

٢٤ – أكد الاتحاد الأوروبي أن الأبعاد الأربعة للمناقشة المتعلقة بالسعادة التي طرحها بوتان، وهي تحديدا السعادة، والرفاه، والاستدامة البيئية، وتوزيع الموارد على نحو عادل واستخدامها بكفاءة، توجد في صلب أهداف الاتحاد الأوروبي، وفضلا عن كونها معززة لحقوق الإنسان الأساسية، فهي تعتبر عنصرا حاسما من عناصر الرفاه. ولاحظ أيضا أن رصد إحراز أي تقدم نحو تحقيق ما يسمى ''الاقتصاد الأخضر الشامل'' على الصعيدين الوطني والعالمي يستلزم وجود مؤشرات تستند إلى بيانات قابلة للمقارنة دوليا وينبغي وضعها ضمن إطار مفاهيمي واختيارها وفقا لمعايير محددة تحديدا جيدا.

٢٥ – ولاحظ الاتحاد الأوروبي وجود العديد من المبادرات المطروحة لوضع مؤشرات جديدة تساهم في قياس رفاهية المجتمع عامةً، فضلا عن قياسات للاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، من قبيل المؤتمر الرفيع المستوى للمفوضية الأوروبية الذي عقد في عام ٢٠٠٧، بعنوان ''خارج نطاق الناتج المحلي الإجمالي''، والعمل الذي تقوم به المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل، بشأن قياس نوعية الحياة. واعتُمدت أول مجموعة من الحسابات الاقتصادية والبيئية الأوروبية بما يتماشى مع نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. ووفقا للاستنتاجات التي خلص إليها تقرير اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي[(١)]، تناول العمل الكثير من الأبعاد المتعلقة بالرفاه في الوقت الحالي وفي المستقبل وربط بين مختلف التدابير الموضوعية والذاتية، في محاولة لتعميق فهمنا للعلاقة بين مختلف مفاهيم نوعية الحياة والرفاه وصلتها بالاستدامة. وأكد الاتحاد الأوروبي ضرورة مواصلة التعاون على وضع مؤشرات لمواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والفقر ونضوب الموارد، والصحة ونوعية الحياة؛ إلا أنه ورغم وضوح الأهداف، لن يكون من السهل وضع ونشر استخدام مؤشرات جديدة تشمل التقدم البيئي والاجتماعي وتتسم بنفس القدر من الوضوح مثل الناتج المحلي الإجمالي.

٢٦ – ولاحظت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٦٥ يتمشى بشكل مباشر مع النهج الذي تعتمده اللجنة في ما يخص تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وأتاحت خارطة الطريق المتعلقة بتحقيق النمو الأخضر المنخفض الكربون لعام ٢٠١٢ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مجموعة شاملة من الخيارات في ما يخص السياسات العامة. واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بصدد الشروع في وضع مؤشرات لقياس النمو الأخضر. وجرى استكشاف أهمية السياسات العامة في مجال

السعادة، وذلك في المؤتمر الدولي المعني بتحقيق السعادة الذي نظمه، في عام ٢٠٠٧، مكتب وضع السياسات العامة التابع لحكومة تايلند، في شراكة مع اللجنة. ودعا المؤتمر الدولي إلى وضع قياسات للسعادة وإعادة تصميم خطط السياسة العامة بحيث تؤدي إلى زيادة السعادة على المستوى الفردي وعلى صعيد المجتمع. وأتاحت النتيجتان الرئيسيتان للمؤتمر، وهما تناقص هامش العائد المتعلق بالسعادة الذي يعزى إلى الدخل، والآثار السلبية للمقارنة الاجتماعية على سعادة الناس، مبررات هامة للسياسات العامة الرامية إلى توليد الدخل للفئات الأكثر فقرا بدلا من الفئات الأكثر غنى، وإلى الحد من حالات عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتقليص الفجوة في الدخل. وحُدد تحديان حاسمان هما: التوظيف الرسمي للجميع، وتوفير فرص أمام الفقراء لمراكمة الثروة. وجرى تسليط الضوء على أداتين من بين الأدوات الأكثر ملاءمة لتحقيق ذلك هما السياسة المالية والإنفاق المالي: فالسياسة المالية تكفل إعادة التوزيع لمعالجة عدم الكفاءة في السوق وتغيير الحوافز، والإنفاق المالي، يركز على توفير بنية تحتية أفضل وتحسين أنظمة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.

٢٧ - وأشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن الدول الأعضاء ستكون بحاجة إلى قدرات كبيرة لوضع مؤشرات سياساتية ذات صلة بتحقيق السعادة والرفاه، وخاصة تلك المتعلقة بنوعية النمو الاقتصادي. ويمكن للجان الإقليمية أن تستكشف ولايات إضافية لدعم الدول الأعضاء عن طريق (أ) جمع وتبادل التجارب في ما يخص تعزيز الرفاه والسعادة؛ و (ب) التوصل إلى فهم أفضل لمحددات الرفاه والسعادة؛ و (ج) إجراء بحوث بشأن السياسات العامة ذات الصلة بالموضوع؛ و (د) التغلب على المسائل المنهجية المتعلقة بوضع مؤشرات الرفاه والسعادة.

٢٨ - وبالفعل قامت عدة بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بتصميم مؤشرات وطنية للرفاه، تشمل العناصر الذاتية والموضوعية على حد سواء. وتتراوح هذه المؤشرات بين الشعور العام بالسعادة، والمسائل الصحية المبلغ عنها ذاتيا، ومستوى التعليم والتدريب، والعلاقات الاجتماعية وتحقيق التوازن بين مسؤوليات العمل ومتطلبات الحياة، والبيئة المعيشية والحوكمة. ومع ذلك، حذرت عدة حكومات من صعوبة تصميم مؤشرات واضحة للسعادة. وأشار بعض الدول الأعضاء إلى الجهود التي تُبذل لتحسين الرفاه العام عن طريق تعزيز حقوق الإنسان والحماية الاجتماعية والاستقرار العائلي. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى نموذج اقتصادي جديد في مجال جهود التنمية. وبشكل عام، ينظر إلى ”خطة الرفاه“ على أنها جزء من الاستراتيجية الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ الرامية إلى تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

جيم – مبادرات منظومة الأمم المتحدة

٢٩ – أعربت العديد من وكالات الأمم المتحدة عن دعمها لقياس الرفاه وأطلعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجهات نظرها، مشيرة إلى أن مبادرة بوتان المسماة إجمالي السعادة الوطنية تكمل نهج البرنامج الإنمائي في مجال التنمية البشرية وقياسها. وشجع البرنامج الإنمائي بوتان على الإسهام في المداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالربط بين عمل الفريق العامل للخبراء الدوليين وعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية، وفريق الجمعية العامة العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، وسلسلة المشاورات المواضيعية والوطنية التي استهلتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٠ – وشددت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على أن الأمن الغذائي والمياه النظيفة والطاقة الأساسية وخدمات الرعاية الصحية والسكن والمرافق الصحية والنقل الأخضر والتعليم لا غنى عنها في تحقيق رفاه الإنسان، وأشارت إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي وحده لا يكفل قدرا أكبر من المساواة أو الحد من الفقر أو الأمن الغذائي. غير أن النمو الاقتصادي ضروري، في الأجل الطويل، وإن لم يكن كافيا في حد ذاته، لتحسين بعض جوانب نوعية الحياة، مثل التعليم والرعاية الصحية والتغذية. وقد يعني ذلك ضمنا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذا كُمِّل بسياسات مراعية لمصالح الفقراء في مجالات الضرائب والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من السياسات الإنمائية التدريجية القائمة على إعادة التوزيع، يمكن أن يحسن بعض العناصر الرئيسية من الرفاه والسعادة، على الرغم من عدم وجود ضمانات. وحذرت منظمة الأغذية والزراعة من أن التدابير الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي لا تأخذ في الاعتبار، في كثير من الأحيان، المسائل المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك استدامة الموارد والاستدامة البيئية.

٣١ – وأعرب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن تأييده لمبادرة بوتان، وشدد على أهمية السعادة بوصفها هدفا اجتماعيا وسياسيا يتطلب تحقيقه اتخاذ تدابير اجتماعية وسياسية واقتصادية. ونظرا إلى أن غالبية سكان العالم من الفقراء ويعيشون في المناطق الريفية، فمن المهم غاية الأهمية التركيز على التنمية الريفية المنصفة والشاملة، بما في ذلك فيما يتعلق بنظم كسب الرزق القائمة على المزارع الصغيرة. وأكد الصندوق أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية شرط مسبق لسعي سكان العالم على نحو فعال إلى تحقيق السعادة، بما في ذلك التغلب على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في إطار التنمية المستدامة والاستجابة بفعالية لتغير المناخ.

٣٢ - وأعربت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن اعتقادها بأن الإدماج الاجتماعي والإنصاف والعمل والتعليم أمور ذات أهمية خاصة لرفاه الإنسان وسعادته. فتوفير تعليم ذي نوعية جيدة للجميع شرط أساسي لتزويد الناس بالمهارات والمعارف اللازمة للحصول على وظائف لائقة وتمكينهم من رسم مستقبلهم بأنفسهم. واقترحت اليونسكو حصول الجميع على تعليم عالي الجودة وحرية التعبير والإعلام كمؤشرات يمكن استخدامها لقياس سعادة المجتمع ورفاهه، وشددت على أهمية الثقافة والتماسك الاجتماعي والحوار بين الثقافات باعتبارها مؤشرات هامة للتنمية الاجتماعية. وعرضت اليونسكو تقديم دعمها في تصميم مؤشر للرفاه والسعادة تضعه منظومة الأمم المتحدة، وهو مؤشر ناشئ عن دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من المتوقع إدراجه في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٣ - وركزت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على وضع قياسات للرفاه يراعى فيها نوع الجنس. وأوصت بالعديد من المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس في مجالات معينة. ففي مجال الأمن الشخصي، تشمل المؤشرات المقترحة ما يلي: نسبة النساء فوق سن الخامسة عشرة اللاتي يتعرضن للعنف البدني أو الجنسي من العشير وغيره من الأشخاص؛ وانتشار التحرش الجنسي في أماكن العمل؛ وانتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وختان الإناث؛ ومعدلات جرائم القتل؛ وانتشار الجريمة؛ ونسبة الإناث من ضحايا العنف الجنسي أثناء النزاع. وفي إطار الأمن الاقتصادي، تشمل المؤشرات المقترحة ما يلي: نسبة النساء إلى الرجال اللاتي يعشن في أسر معيشية فقيرة؛ والمشاركة في القوة العاملة؛ ومعدلات البطالة؛ والنسبة المئوية للشركات التي تمتلكها نساء؛ ونسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الائتمان؛ والفجوة بين الجنسين في الأجور؛ وطول فترة إجازات الوالدين؛ وانتشار التغطية بالمعاشات التقاعدية وحالة التصديق على الاتفاقيات ذات الصلة بالموضوع لمنظمة العمل الدولية. وفي مجال استعمال الوقت، تتمثل المؤشرات المقترحة فيما يلي: متوسط الوقت المستغرق في العمل المنزلي دون أجر، والعمل مقابل أجر، والترفيه والرعاية الشخصية. وفي مجال الصحة، تشمل المؤشرات الموصى بها ما يلي: نسبة الوفيات النفاسية؛ ونسبة الولادات التي تتم على يد مهنيين صحيين ذوي مهارات؛ ومعدل الخصوبة لدى المراهقين؛ وانتشار وسائل منع الحمل لدى النساء؛ ومشروعية الإجهاض؛ والنسبة المئوية للأشخاص الذين يبلغون عن سوء الحالة الصحية. واقترح أيضا عدد من المؤشرات المتعلقة بالحوكمة والمساءلة، بما في ذلك التقيد بالقوانين غير التمييزية. وأشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أهمية المؤشرات في مجال العلاقات والآراء المتعلقة بأدوار المرأة في المجتمع، بما في ذلك مشاركتها في الجهود الرامية إلى تحقيق

الاستدامة البيئية. وفي مجال العمل والمشاركة، أوصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمؤشرات تركز على مشاركة المرأة في الأسرة والمجتمع المحلي والحياة السياسية. وأخيرا، أشارت الوكالة إلى أن النساء أبلغن عن مستويات سعادة أعلى نسبيا في البلدان التي يتمتعن فيها بالمساواة في الحقوق، فاقترحت عدة مؤشرات للرفاه النفسي.

٣٤ - وأكد برنامج متطوعي الأمم المتحدة وجوب الاعتراف بالعمل التطوعي باعتباره موردا من الموارد الفعالة والمتجددة وعنصرا حيويا في أي استراتيجية إنمائية جديدة، إذ يشكل سبيلا إلى الحد من الاستبعاد الاجتماعي وتعزيز المشاركة المدنية. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقييم الرفاه أوجه تفاعل الناس فيما بينهم ومع البيئة ككل. ودعا برنامج المتطوعين إلى إدراج المؤشرات المتعلقة بالعمل التطوعي ومراعاة رأس المال الاجتماعي والمشاركة المدنية والحوكمة وحيوية المجتمعات المحلية وقدرتها على التكيف ضمن البعد الاجتماعي للسعادة والرفاه.

٣٥ - وأشارت كيانات الأمم المتحدة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي وحده لا يكفل الحد من الفقر وعدم المساواة، ورحبت بمبادرة بوتان في مجال الرفاه. ويمكن ربط الأعمال المقبلة لفريق بوتان العامل للخبراء الدوليين بنهج التنمية البشرية الذي يعتمده البرنامج الإنمائي، وبعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية، وبسلسلة المشاورات المواضيعية والوطنية التي استهلتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٦ - وبدأت وكالات الأمم المتحدة التركيز على العديد من جوانب الرفاه، بدءاً بالحصول على الغذاء والخدمات الأساسية والتعليم والثقافة، وعلى أهمية العمل التطوعي في إيجاد مجتمعات محلية مفعمة بالحيوية. وحيث إن غالبية فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية، أشير إلى ضرورة تنمية ريفية عادلة وشاملة للجميع. وأكدت بعض الوكالات أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مجالي الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ينبغي أن يعتبر شرطا أساسيا للسعي إلى تحقيق السعادة على الصعيد العالمي.

خامسا - الدراسات الاستقصائية الدولية والإقليمية الرئيسية المتعلقة بالرفاه ونتائجها

٣٧ - تجري جهود على الصعيدين الدولي والإقليمي لقياس الرفاه[١٥]. ومن عدة دراسات استقصائية عالمية راسخة ما يلي: الاستطلاع العالمي لمركز غالوب (تأخذ عينات من جميع

(١٥) أشار بعض الباحثين إلى استراتيجيتين لتعزيز السعادة. تتمثل إحداهما في قصر المرء آماله، ويتحقق ذلك في كثير من الأحيان عن طريق الحياة الدينية والروحية (يرتبط ذلك بالمجتمعات التقليدية). أما الطريقة الثانية فتتحقق من خلال التحديث، بتوسيع نطاق الفرص المادية والسياسة والاجتماعية المتاحة للمرء، عن طريق التحولات في النظم الاقتصادية والسياسية ومنظومات القيم.

مواطني العالم، ١ ٠٠٠ شخص في كل بلد في كل سنة، ويغطي حاليا ١٦٠ بلدا)، والدراسة الاستقصائية للقيم العالمية، والدراسة الاستقصائية الاجتماعية الأوروبية، والدراسات الاستقصائية في أوروبا (Eurobarometer) وآسيا (Asiabarometer) وأمريكا اللاتينية (Latinobarómetro)، وكذلك الدراسات الاستقصائية الوطنية في العديد من البلدان، من بينها إيطاليا وبوتان وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها. ويُسأل عادة في الدراسات الاستقصائية عن مدى رضا المجيبين على أحوالهم المعيشية.

٣٨ - وكما أشير إليه سابقا، تتركز البحوث المتعلقة بالسعادة والرفاه أساسا في البلدان المرتفعة الدخل. وتكاد تنعدم في البلدان النامية دراسات عن الاتجاهات في مجال السعادة على المدى الطويل، بسبب الطبيعة المحدودة والمجزأة للبيانات المتاحة. ولم تدرج سوى أربعة بلدان نامية في الموجة الأولى من الدراسات الاستقصائية للقيم العالمية في الفترة ١٩٨١-١٩٨٤، إذ بدأت تغطية معظم البلدان بالموجة الثانية في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣. وكانت الدراسة الاستقصائية في أمريكا اللاتينية (Latinobarometer) ثاني أكبر مصدر للبيانات، حيث أُجريت كل سنة تقريبا منذ عام ١٩٩٥. وتوجد في جنوب أفريقيا دراسة لاتجاهات نوعية الحياة. غير أن هناك مشاكل فيما يتعلق بإمكانية المقارنة بين هذه الدراسات الاستقصائية.

٣٩ - وتستند ''مبادرة السعي إلى حياة أفضل'' لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى توصيات اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وتهدف إلى توفير فهم أفضل للعوامل التي تؤثر في رفاه الشعوب والأمم وما يتعين القيام به لتحقيق مزيد من التقدم لصالح الجميع. وتستند إلى ١١ بعدا هي: الإسكان والدخل وفرص العمل والمجتمع والتعليم والبيئة والمشاركة المدنية والصحة والرضا عن الأحوال المعيشية والسلامة والتوازن بين العمل والحياة. ويرد بحث وتفصيل هذه الأبعاد الأحد عشر في تقرير عام ٢٠١١ لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المعنون *How's Life? Measuring well-being* (ما طعم الحياة؟ قياس الرفاه)، وهو أول محاولة على الصعيد الدولي ترمي إلى تقديم أفضل مجموعة من مؤشرات الرفاه القابلة للمقارنة والشاملة. كما أنشأت المنظمة دليل ''Your Better Life Index'' (دليلك لتحسين الأحوال المعيشية) لدعم عملية رسم السياسات الرامية إلى تحسين نوعية الحياة[١٦].

(١٦) يتضمن دليل *Your Better Life Index* في الوقت الراهن لمحات عن البلدان الـ ٣٤ الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلا عن بلدين شريكين رئيسيين هما الاتحاد الروسي والبرازيل، على نطاق مواضيع الرفاه الأحد عشر، وسيشمل في نهاية المطاف بلدانا أخرى من البلدان الرئيسية الشريكة للمنظمة وهي إندونيسيا وجنوب أفريقيا والصين والهند. انظر المزيد من التفاصيل في الموقع الشبكي التالي: www.oecdbetterlifeindex.org/.

٤٠ - ووُضع دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محاولة للابتعاد عن مجرد الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاه الاجتماعي، ويشمل الدخل الحقيقي المعدل والعمر ومستوى التعليم. ووُجدت بعض التناقضات بين دليل التنمية البشرية والترتيب من حيث الرضا عن الأحوال المعيشية للبلدان.

٤١ - كما أُجريت مجموعة متنوعة من الدراسات الاستقصائية المستقلة ووُضعت مؤشرات لتقييم المستويات العامة للرفاه. فعلى سبيل المثال، وضعت مؤسسة الاقتصادات الجديدة، وهي هيئة تفكير مستقلة، دليلا باستخدام البيانات العالمية المتعلقة بالعمر المتوقع والرفاه المتحقق والأثر الإيكولوجي. ويتضمن ما يسمى بمؤشر الكوكب السعيد ترتيبا للبلدان من حيث عدد حالات الحياة الطويلة والسعيدة التي تنتجها هذه البلدان لكل وحدة من المدخلات البيئة. ويتضمن تقرير ''مؤشر الكوكب السعيد'' لعام ٢٠١٢ ترتيبا يشمل ١٥١ بلدا، ونُشر هذا المؤشر للمرة الثالثة[١٧].

٤٢ - وتفيد الدراسة الاستقصائية العالمية للألفية التي أجراها مركز غالوب بأن أكثر ما يهم الناس في الحياة، حسب الأهمية، هو الصحة الجيدة والحياة الأسرية السعيدة والعمل والحرية، وغياب الحرب والعنف والفساد، ومستوى المعيشة، والدين والتعليم. كما أشارت الدراسات الاستقصائية إلى أن أسعد البلدان في العالم هي البلدان المرتفعة الدخل ذات الديمقراطيات الفاعلة، لا سيما تلك التي تشهد مستويات مرتفعة من المساواة الاجتماعية والثقة ونوعية الحوكمة. وأشارت البحوث المتعلقة بالسعادة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي غطت نحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٧، إلى أن السعادة ترتبط إيجابيا بالدخل المطلق، وبسخاء دولة الرفاه، وبالعمر المتوقع. وترتبط سلبيا بمتوسط عدد ساعات العمل ومقاييس تدهور البيئة والجريمة والانفتاح على التجارة ومعدلات التضخم والبطالة[١٨].

٤٣ - تشير البحوث إلى وجود علاقة بين مستوى الدخل والسعادة على المستوى الفردي. ولكن بخلاف كفاية الدخل ثمة عوامل أخرى (منها الزواج الناجح والتعليم) تبدو أكثر أهمية إلى حد كبير، فلا يبدو أن البلدان التي حصلت على قسط أكبر من الغنى أصبحت أكثر سعادة. وتتخذ السعادة منحنى صاعدا من حيث العمر حيث أفاد الأشخاص أنهم كانوا أقل

(١٧) متاح على الموقع الشبكي التالي: www.happyplanetindex.org/about/؛ وتحتل فييت نام وكوستاريكا وكولومبيا أعلى مراتب مؤشر الكوكب السعيد.

(١٨) Rafael Di Tella and Robert MacCulloch, “Gross National Happiness as an Answer to the Easterlin Paradox?”, *Journal of Development Economics*, vol. 86, No. 1, 2008.

سعادة في منتصف العمر ولكن ازدادوا سعادة في آخره. وأفادت النساء مستوى رفاه أعلى من الرجال. واعتبر أن الطلاق والبطالة أسوأ جانبين سلبيين من جوانب الحياة. ولم تعد الأحداث الإيجابية والسلبية في الحياة (مثل زيادة الرواتب) تثير اهتمام الناس نظرا لاعتيادهم إياها (عملية التكيف). وتشير الأبحاث إلى أن الأمور النسبية تمثل أهمية للأشخاص (فعلى سبيل المثال اهتم الأشخاص الذين شملتهم البحوث بالكيفية التي يعاملون بها مقارنة بغيرهم وبحجم دخلهم مقارنة بالآخرين حيث أبلغ عن مستويات سعادة منخفضة بسبب عدم المساواة في الأجور) بيد أن الآثار المترتبة على هذه الأمور لم تكن كبيرة.

٤٤ - وخلال السنوات الـ ٢٥ الماضية أدت التنمية الاقتصادية وإرساء الديمقراطية وزيادة التسامح الاجتماعي إلى زيادة السعادة في جميع أنحاء العالم. ولوحظ تراجع ملحوظ في العديد من البلدان في أعقاب إصلاحات السوق مباشرة. ومنذ عام ١٩٨١، ارتفع المستوى العام للشعور الذاتي بالرفاه في ٤٠ بلدا من أصل ٥٢ بلدا يتوافر لديها بيانات متسلسلة زمنياً. وأشار كل من مركز وورلد فاليوز للدراسات الاستقصائية World Values Surveys ومركز غالوب للاستطلاعات العالمية Gallup World Polls إلى أن كلا من الدانمرك وأيسلندا والسويد والنرويج وفنلندا احتلوا مركزا متقدما من حيث الشعور الذاتي بالرفاه[١٩]. واحتلت مجموعة بلدان من أمريكا اللاتينية مراتب مماثلة رغم انخفاض مستويات الثروة والحكم الرشيد بها، وهو ما يمكن تفسيره بوجود شبكات مجتمعية قوية وارتفاع مستوى التدين.

٤٥ - واستندت البحوث بشأن الدول الشيوعية السابقة حديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي إلى الدراسات الاستقصائية لبرنامج يوروبارومتر في الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي (٢٠٠١-٢٠٠٤) والدراسات الاستقصائية لبرنامج يوروبارومتر في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٥-٢٠٠٧) ومؤشرات التنمية للبنك الدولي، وبالمقارنة مع المؤشرات الاقتصادية والسياسية (من قبيل الناتج المحلي الإجمالي، والرضا عن حالة الديمقراطية). وكانت الاتجاهات إيجابية بعد عام ٢٠٠١ مع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مصحوبة بارتفاع مستوى الرضا عن الحياة مقارنة ببقية الاتحاد الأوروبي. وأظهرت تلك الدول التي بدأت بمستويات أدنى من الرفاه زيادة في مستوى الرفاه المبلغ عنه مما يحمل معه مؤشرا قويا على إمكانية الالتقاء مع باقي الدول. وقد يكون أحد تفسيرات هذه الاتجاهات هو أن الديمقراطية ساهمت في تحقيق السعادة عن طريق زيادة المشاركة والحرية والكرامة الوطنية. ورغم ذلك كان هناك توقع بحدوث انخفاض في مستوى الرضا

(١٩) وفقا لقاعدة البيانات العالمية بشأن السعادة لعام ٢٠٠٠ التي تشمل متوسطات على مقياس متدرج من صفر إلى ١٠ تتمتع الدانمرك بأعلى نسبة (٨,٢)، بينما تأتي زمبابوي في المرتبة الأخيرة (٣,٣)، انظر www1.eur.nl/fsw/happiness/.

عن الحياة نتيجة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا. وأظهرت رومانيا، على سبيل المثال، تراجعا مطردا ابتداء من عام ٢٠٠٨[٢٠].

٤٦ - وبوجه عام، كانت البلدان ذات الدخل المرتفع وحدها هي مصدر البيانات المتسلسلة بشأن الشعور الذاتي بالرفاه حتى وقت قريب. وقد أدت البيانات التي تفيد ثبات المسار إلى افتراض أن الرفاه الشخصي ظل ثابتا بين الأفراد والأمم على حد سواء. وفي الواقع ارتفع مستوى الإحساس الذاتي بالرفاه ارتفاعا طفيفا، وازداد الإحساس بالسعادة بشكل مطرد في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل (مثل الأرجنتين، والبرازيل، وبيرو، وتركيا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وشيلي، والمكسيك، ونيجيريا، والهند)، بينما شهد الرضا عن الحياة تراجعا محدودا في البداية تبعه ارتفاع حاد[٢١].

سادساً - الفروق في مستوى الرفاه على الصعيد الدولي

٤٧ - ينبغي ألا يغيب عن البال أن مفهوم الناس عن السعادة والرفاه يختلف عبر الثقافات. ويتجلى اختلاف المفاهيم عن السعادة في شكل معتقدات مختلفة عن ماهية السعادة. فعلى سبيل المثال، قد يكون مفهوم السعادة في بعض اللغات مرتبطا بالحظ أو حسن الطالع. وعلاوة على ذلك، قد يعزف الناس في بعض المناطق عن الإبلاغ عن مستوى سعادتهم أورفاههم لأسباب ثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الكثير من المسائل المنهجية الهامة عند تفسير الفروق الوطنية في التقارير العالمية عن الرفاه، من قبيل أسلوب الاستجابة، ودوافع تسويق الذات، فضلا عن الذاكرة والتحيز الإيجابي[٢٢].

٤٨ - إلا أن مقارنة مستويات الرفاه في سبيلها إلى أن تصبح أكثر يسرا مع ازدياد توافر التدابير القابلة للمقارنة دوليا وما يرتبط بها من عوامل. وأشارت البحوث إلى أن الفروق الدولية في مستويات السعادة كانت أكبر في حالات تقييم حياة الأشخاص منها في التقييمات الانفعالية لمستويات الرفاه المؤقت. وبالتالي، بالرغم من الاختلافات الموثقة توثيقا جيدا في الطرق التي تغيرت بها التقييمات الذاتية بمرور الزمن وعبر الثقافات، ارتبطت

(٢٠) Sergiu Baltatescu, “A Success Story? Happiness in the New Post-Communist EU Member States”, working paper, University of Oradea, Romania, 20 November 2010.

(٢١) Ronald Inglehart, “Faith and Freedom: Traditional and Modern Ways to Happiness” in *International Differences in Well-Being*, Ed Diener, Daniel Kahneman and John Helliwell, eds. (Oxford, Oxford University Press, 2010).

(٢٢) انظر Shigehiro Oishi, Culture and Well-Being: Conceptual and Methodological Issues” in *International Differences in Well-Being*.

معظم الفروق الدولية في تقييم الحياة بأوجه الاختلاف في الظروف الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية و لم تكن مرتبطة بالطرق المختلفة في تقييم هذه الفروق[٢٣].

٤٩ - وعلى سبيل المثال أشار كل من مركز يوروبيان فاليوز للدراسات الاستقصائية European Values Surveys وورلد فاليوز للدراسات الاستقصائية[٢٤] ومركزغالوب لاستطلاعات الرأي العالمية إلى أن العواطف التي حسب متوسطها بمقياس العواطف، من قبيل الإحساس بالمتعة والقلق والحزن والاكتئاب والغضب اختلفت اختلافا طفيفا من بلد لآخر. وكان هنالك الكثير من التنوع على الصعيد الدولي فيما يتعلق بتقييم الحياة. وأشارت الموجات الثلاثة الأولى من الاستطلاع الذي أجراه مركز غالوب وطلب فيه إلى أشخاص من ١٤٠ بلدا تقييم حياتهم ككل، باستخدام مقياس كانتريل للتقيم الذاتي للحياة المتدرج من صفر إلى ١٠، إلى أن المتوسطات الوطنية تراوحت بين ٣-٣ لمجموعة البلدان ذات التقييمات الدنيا التي ضمت توجو وبوروندي، وسيراليون، وزمبابوي، وما يقرب من ٧,٧ للبلدان الأربع الأول: الدانمرك، وفنلندا، والنرويج، وهولندا. وعلاوة على ذلك، أظهرت بيانات غالوب أن البلدان الواقعة في أسفل سلّم تقييم الحياة لا تحتل هذا الموقع لمجرد انخفاض مستويات الدخل بها، ولكن نظرا لأن ما تتعرض له من أضرار مادية يصحبه أضرار اجتماعية[٢٥].

٥٠ - وقد أفادت البحوث أن متغيرات أخرى، مثل الثقة الاجتماعية، وجودة العمل، وحرية الاختيار والمشاركة في الحياة السياسية، فضلا عن زيادة التسامح الاجتماعي، ثبت أنها أكثر أهمية من مستوى الدخل. وأدى إرساء الديمقراطية والتسامح الاجتماعي إلى تعزيز رفاه الشعب نظرا لأنهما يوسعان نطاق الخيارات أمام الناس. وقد تؤدي المعايير الاجتماعية المتشددة إلى تقييد خيارات الناس الحياتية، مما يقلل إحساسهم الذاتي بالرفاه. وبوجه عام، فقد ثبت أن الناس أسعد حالا في البلدان التي تتميز بالتنمية الاقتصادية، والحرية وسيادة القانون والحكم الرشيد. وتفسر خصائص اجتماعية من قبيل الثروة (الدخل)، والحرية

(٢٣) John Helliwell, Christopher Barrington-Leigh, Anthony Harris, Haifang Huang, "International Evidence on the Social Context of Well-Being" in *International Differences in Well-Being*.

(٢٤) تأتي البيانات المتعلقة بالرفاه في المقام الأول من الدراسات الاستقصائية التي أجراها مركز وورلد فاليوز في عدد متنام من البلدان في خمس موجات (١٩٨١-٨٤، و ١٩٨٩-٩٣، و ١٩٩٤-٩٩، و ١٩٩٩-٠٤ و ٢٠٠٥-٠٧).

(٢٥) انظر مقدمة *International Differences in Well-Being*, Ed Diener, Daniel Kahneman and John Helliwell, eds. (Oxford, Oxford University Press, 2010).

(الاقتصادية والسياسية) والسلام والعدالة (الفساد، وسيادة القانون) والمساواة (في الدخل والمساواة بين الجنسين) والتعليم ٧٥ في المائة من الاختلافات في متوسط سعادة الأمم[٢٦].

٥١ - وفي أمريكا اللاتينية، وجد أن مجالات الحياة الأوثق صلة بالسعادة، بحسب درجة الأهمية، هي: الرضا عن الوضع الاقتصادي والأصدقاء والعمل والصحة والسكن. وقد وجد أن الصداقات هي آليات هامة للتكيف بالنسبة للفقراء في غياب شبكات أمان مقدمة من الحكومات. ووجد أن الصلات الاجتماعية مهمة في جميع المناطق وبدا أن المحيبين يقدرون قيمة الدعم المتبادل بينهم وبين الآخرين. وفي جميع المناطق، يتوقف رضا المرء عن حياته على الدعم الاجتماعي إذ بدا أن المحيبين في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا أكثر ثراء من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية من أولئك الذين يعيشون في أماكن أخرى ومع ذلك فهم يعلقون أهمية أكبر على الدعم الاجتماعي. ويتكيف الأشخاص مع الفوائد المتحققة من تزايد الدخول والتكاليف المتكبدة من جراء تصاعد اتجاهات الجريمة والفساد. و لم يكن هناك عامل موحد يربط بين الصحة ونصيب الفرد من الدخل. وعلى سبيل المثال، كانت نسبة الكينيين الراضين عن حالتهم الصحية أعلى من نسبة الأمريكان وجاءت الولايات المتحدة في المركز الواحد والثمانين من بين ١١٥ بلدا من حيث ثقة الجمهور في نظام الرعاية الصحية. وأحرزت بعض البلدان التي انخفضت فيها المعايير الصحية للغاية نقاطا مرتفعة على مقياس السعادة إلا أن الأشخاص الأكثر صحة في هذه البلدان كانوا هم الأسعد.

٥٢ - وتشير البحوث إلى أن شيوع الثقة في المجتمع مسألة حيوية من أجل تحقيق الرفاه. إلا أنه في بعض البلدان (مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة)، ظلت مستويات الثقة تتناقص مع مرور الزمن. ولوحظ أيضا أن ثمة تراجعا في العلاقات الإنسانية، يقاس بزيادة العزلة وصعوبات الاتصال والخوف والريبة وتفكك الأسر وكذلك انخفاض المشاركة الاجتماعية. وفي العديد من البلدان المرتفعة الدخل، ثمة أعداد كبيرة من الناس يعانون من الإجهاد والاكتئاب، بما في ذلك الشباب الذين قد يشعرون بالغربة عن المكان وعدم ارتياح في المدرسة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي تزايد عدم المساواة إلى تدمير السعادة من خلال زيادة التوترات الاجتماعية. ومع ذلك، أدى العمل التجريبي المتعلق بآثار عدم المساواة على الرضا عن الحياة إلى نتائج متباينة للغاية.

(٢٦) Ruut Veenhoven, “How Universal is Happiness?” in *International Differences in Well-Being*.

سابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٥٣ – بالرغم من أن فوائد النمو الاقتصادي والعصرنة ساعدت على رفع مستويات المعيشة، فإن ارتفاع الدخل، بخلاف أنه يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية، لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الرفاه بدرجة أكبر. وتشير الدراسات الاستقصائية إلى أن الشعور العام بالأمن، بما في ذلك الأمن الوظيفي، والشبكات القوية في محيط الأسرة والصداقة، فضلا عن حرية التعبير والعوامل الأخرى، تؤثر تأثيرا قويا على رفاه الأشخاص. وبالتالي، فإن الحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، قد تحتاج إلى النظر في تعزيز العديد من جوانب الرفاه بما يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد أشارت الدراسات الاستقصائية الحالية إلى الحاجة لتدخلات متعلقة بالسياسات، لضمان ارتفاع العمالة، وجودة العمل والوصول إلى مجتمع قوي يتمتع بدرجة عالية من الثقة والاحترام، والحوكمة القائمة على المشاركة، ومستوى راق من الرعاية الصحية الجسدية والعقلية ودعم الحياة الأسرية والتعليم عالي الجودة للجميع.

٥٤ – وبوجه عام، تشجع الحكومات على (١) الاعتراف بأن الناتج المحلي الإجمالي ليس المؤشر الوحيد للرفاه (٢) إحداث التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية بصورة أفضل (٣) وضع سياسات محددة لحماية البيئة (٤) وضع مؤشرات للرفاه لتوجيه ورصد عملية وضع السياسات بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

٥٥ – **وتشجع الحكومات على القيام بما يلي:**

(أ) النظر في استخدام مفهوم أوسع نطاقا للرفاه، يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، واعتماد نموذج اقتصادي جديد يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة.

(ب) استخدام بيانات موضوعة بعناية ومنتظمة، وواسعة النطاق عن السعادة والرفاه باعتبارها مؤشرا أكثر ملاءمة لتحسين صنع السياسات في مجال الاقتصاد الكلي وتوجيه عملية تقديم الخدمات.

(ج) إجراء مشاورات واسعة النطاق، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، لتحديد وترتيب أولويات مؤشرات الرفاه التي تنطوي على إمكانية تكوين رؤية مشتركة للسبل التي يمكن من خلالها تحقيق التقدم الاجتماعي واستدامته عبر الزمن.

(د) إصدار تعليمات إلى المكاتب الإحصائية الوطنية للنظر في توسيع نطاق محتوى الرفاه في نظمها الإحصائية الوطنية. ويمكن أن تتحدد معالم نظام التقييم على مر الزمن بحيث يمكن الحكم على السياسات من خلال ما أحدثه من تغييرات في السعادة لكل وحدة من وحدات صافي النفقات العامة.

(هـ) كفالة الحد الأدنى من الظروف المؤدية للسعادة لغالبية الناس في البلدان المنخفضة الدخل، فضلا عن الفئات المستبعدة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع، من قبيل (١) الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية و (٢) حقوق الإنسان الأساسية والحماية الاجتماعية و (٣) الحد من أوجه عدم المساواة، قبل السعي إلى تحقيق أهداف الرفاه الأوسع نطاقا.

(و) الدعوة إلى ربط أعمال فريق بوتان العامل للخبراء الدوليين في المستقبل بالمبادرات الحالية للأمين العام، والمؤشر القياسي للتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآليات متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمبادرات الأكاديمية ومبادرات المجتمع المدني في المجالات ذات الصلة.